



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
للأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة السابعة عشرة

فيغو، إسبانيا، 25-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

الاتفاقات التجارية الأخيرة ووصول الأسماك والمنتجات السمكية إلى الأسواق

موجز

توفّر هذه الوثيقة لمحة عامة عن الأحكام الرئيسية الواردة في اتفاقات التجارة الإقليمية التي تنطبق على التجارة بالأسماك والمنتجات السمكية. وتُعرض بعض اتفاقات التكامل العميقة الأكثر طموحاً التي تم إبرامها مؤخراً، وهي تغطي القضايا التقليدية المتصلة بالوصول إلى الأسواق، بما في ذلك الحواجز التعريفية وغير التعريفية، إنما أيضاً بعض المجالات غير التقليدية مثل الأحكام البيئية والضوابط الخاصة بالإعانات.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب اللجنة الفرعية

- ◀ تقاسم التجارب الوطنية في مجال العمل على اتفاقات التجارة الإقليمية والتحديات الرئيسية المرتبطة فيها؛
- ◀ ومناقشة التغيير الذي حصل في السنوات الأخيرة في المنافع التي توفرها تفضيلات التعريفية في اتفاقات التجارة الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار أن المعدلات المطبقة على الأسماك والمنتجات السمكية هي أصلاً منخفضة نسبياً؛
- ◀ وإبداء التعليقات على قواعد منشأ الأسماك والمنتجات السمكية لضمان المنافع التفضيلية في اتفاقات التجارة الإقليمية؛
- ◀ وإبداء التعليقات على الأحكام غير التقليدية التي يتم إدراجها في اتفاقات التجارة الإقليمية؛
- ◀ وإسداء المشورة في ما يتعلق بوضع منظمة الأغذية والزراعة في المستقبل لدراسة شاملة بشأن اتفاقات التجارة الإقليمية تركز على الأسماك والمنتجات السمكية، من أجل تيسير نشر الجوانب الرئيسية والقواعد المتصلة بالوصول التفضيلي، فضلاً عن إلقاء الضوء على الاتجاهات الجديدة؛
- ◀ والبحث في آليات لتوفير الدعم المالي لوضع هكذا دراسة شاملة.



nb388

NB388/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR) الموجودة على هذه الصفحة؛ وهذه مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة. www.fao.org

مقدمة

1- أصبحت اتفاقات التجارة الإقليمية، التي تمّ تعريفها بأنها اتفاقات تجارية تفضيلية متبادلة بين شريكين أو أكثر، مركزاً حاسماً الأهمية للتكامل التجاري العالمي في السنوات الأخيرة. وقد دفع التقدم البطيء المحرز في المحادثات التجارية على المستوى المتعدد الأطراف بحكومات عدة إلى السعي إلى عقد اتفاقات ثنائية وإقليمية مع شركاء تجاريين رئيسيين، أو الارتقاء بالتكامل الإقليمي من خلال اتفاقات تفضيلية. ووفقاً لمنظمة التجارة العالمية، فإن 294 اتفاقاً هي حالياً قيد التنفيذ، في حين أن اتفاقات عديدة أخرى قيد التفاوض. ومع مرور الوقت، اتسع نطاق هذه الاتفاقات وأصبحت أكثر تطوراً وعمقاً لجهة التكامل.

2- وفي حالة الأسماك والمنتجات السمكية، تدمج اتفاقات التكامل العميق الأخيرة بشكل متزايد الضوابط غير التقليدية، مثل الأحكام البيئية الإلزامية أو الضوابط التي تحظر بعض أشكال الإعانات لمصايد الأسماك. ولدى التفاوض بشأنها بين كبار المنتجين، أو التجار أو مستهلكي الأسماك، يمكن أن تؤثر هذه الضوابط إلى حدّ بعيد على الإنتاج العالمي للموارد السمكية، وإدارتها والتجارة بها.

3- وتولّد الأحكام المتصلة بالتجارة الواردة في الاتفاقات التجارية الإقليمية بصورة رئيسية موجبات على الأطراف المعنية، إنما يتسع نطاق منافعها في النهاية لتشمل جميع الشركاء التجاريين على أساس الدولة الأولى بالرعاية. إضافةً إلى ذلك، من خلال تحسين إدارة الأرصد السمكية، والترويج لتدابير صونها ووضع الضوابط على إعانات مصايد الأسماك وتعزيز مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، يمكن للأطراف في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تساهم أيضاً في الحفاظ على المصلحة المشتركة بما فيه منفعة الجميع.

4- وفي ظل انتشار الاتفاقات التجارية الإقليمية، فإن تصفّح جميع أحكامها، والتفاعل بينها وتبعاتها يطرح تحدياً متزايداً، وبخاصة في البلدان النامية. وأما بالنسبة إلى البلدان التي لا تشارك في هذه الاتفاقات، فمن الأهمية بمكان الحرص على ألاّ تقوم هذه المبادرات بتحويل مسار التجارة إنما أن تضمن قابلية التشغيل البيئي مع اتفاقات أخرى ذات الصلة بأقاليمها.

5- وفي هذا الخصوص، مع مراعاة المجالات الجديدة التي تغطيها اتفاقات التجارة الإقليمية والآثار الممكنة للأحكام الجديدة في اتفاقات تجارية أخرى وحتى في مفاوضات متعددة الأطراف، من شأن أهمية إجراء تحليل شامل لهذه الظاهرة والبنود والخصائص المرتبطة بها أن توفر معلومات أفضل للأعضاء حول الاتجاه الأخير المتصل بالأنظمة التجارية.

الاتفاق الشامل والتدرجي بشأن شراكة المحيط الهادئ

6- الاتفاق الشامل والتدرجي بشأن شراكة المحيط الهادئ هو اتفاق للتجارة الحرة تم توقيعه في مارس/آذار 2018 بين 11 عضواً: أستراليا، ونيوزيلندا، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وكندا، وشيلي، واليابان، وماليزيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وبيرو، وسنغافورة، وفييت نام.

7- وتشكل هذه الاقتصاديات نسبة 13.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتفوق التجارة بينها قيمة 400 مليار دولار أمريكي في السنة. كذلك، تمثل هذه الأطراف مستهلكين ومنتجين وتجاراً مهمين للمنتجات السمكية، سيما أن ستة من أصل البلدان الأحد عشر الأعضاء في الاتفاق الشامل والتدريجي للشراكات الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ هي من بين المنتجين العشرين الأكبر لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية. وهي تمثل مع بعضها حوالي 14 في المائة من الإنتاج العالمي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وقد بلغت التجارة في المنتجات السمكية بين الأعضاء في الاتفاق حوالي 6.3 مليار دولار أمريكي عام 2017، وازدادت على نحو أكبر عام 2018.

8- ويتضمن الاتفاق 30 فصلاً يغطي مجموعة واسعة من المواضيع بدءاً من معايير العمل، مروراً بالاستثمار ووصولاً إلى التجارة الإلكترونية فضلاً عن التزامات تحرير عميقة. وبصورة خاصة، الاتفاق هو الوثيقة الأولى التي تضع ضوابط ملزمة وقابلة للتنفيذ على إعانات مصايد الأسماك. ويتضمن أيضاً سلسلة من الالتزامات الجديدة للقضاء على الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم وإعادة بناء الأرصد في إطار الفصل الخاص بالبيئة. وسوف يلغي الاتفاق في نهاية المطاف جميع الحواجز التعريفية على المنتجات السمكية، بما يوفر للأطراف فرصاً معززة بشكل كبير للوصول إلى الأسواق. وسوف يلغي أيضاً الزيادات على التعريفية الجمركية حيث تطبق معدلات أعلى على المنتجات المحولة أو المجهزة.

9- وتستفيد الأسماك والمنتجات السمكية من تخفيض التعريفية المتوقعة في الاتفاق في حال تم الحصول عليها أو إنتاجها بالكامل في أراضي أحد الأطراف أو أكثر. ويُعتبر أنه تم الحصول بالكامل على الأسماك، والصدفيات وغيرها من منتجات الحياة البحرية إذا أُخذت من البحر، أو من قاع البحر أو من التربة السفلى خارج أراضي البلدان الشريكة في الاتفاق أو خارج البحار الإقليمية للبلدان غير الشريكة من جانب سفن مسجلة لدى بلد شريك في الاتفاق، أو مدرجة في قائمة أو قيد السفن لديه ويحق لها رفع علم هذا البلد الشريك. وهذا يشمل الأسماك المجهزة التي يتم إنتاجها من هذه السلع على متن سفينة لتصنيع الأسماك تكون مسجلة لدى بلد شريك في الاتفاق، أو مدرجة في قائمة أو قيد السفن لديه ويحق لها رفع علم هذا البلد الشريك. ويمكن أن يُعتبر أيضاً منتج ناشئ من البلدان التي يشملها الاتفاق إذا تم إنتاجه من مواد غير أصلية خضعت لعملية تحويل جوهري في بلد عضو في الاتفاق.

10- وأما الفصول في الاتفاق المتعلقة بتدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة فهي تدرج إلى حد بعيد أحكام منظمة التجارة العالمية. وتدعو بصورة أساسية إلى تنفيذ تدابير الصحة والصحة النباتية المستندة إلى العلوم بطريقة شفافة، وقابلة للتنبؤ وغير تمييزية، مع الحفاظ على قدرة الأطراف على تنظيم وحماية سلامة الأغذية. وتخضع تدابير الصحة والصحة النباتية إلى متطلبات الشفافية المعززة وخفض تكاليف الاختبار والاعتماد غير الضرورية.

11- وترد بعض الأحكام الأكثر ابتكاراً في الاتفاقات التجارية للأسماك والمنتجات السمكية في الفصل 20 المتعلق بالبيئة. ويرمي هذا الفصل إلى الترويج للسياسات التجارية والبيئية الداعمة لبعضها البعض، ومستويات عالية من حماية البيئة، والإنفاذ الفعال للقوانين البيئية وتعزيز القدرات لمعالجة القضايا البيئية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك من خلال التعاون. ويعرّف الفصل الالتزام العام بالعمل بشكل تعاوني، إنما أيضاً الالتزامات الهامة القابلة للتنفيذ في عدد من القضايا البيئية، بما في ذلك السلع والخدمات البيئية، وحماية طبقة الأوزون، وتلوث السفن، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والأنواع الغازية، والتجارة غير المشروعة بالحياة البرية ومصايد الأسماك البحرية الطبيعية، باستثناء تربية الأحياء المائية.

12- وفي ما يخص مصايد الأسماك البحرية الطبيعية، تقرّر المادة 20-16 أن الإدارة غير الملائمة لمصايد الأسماك، فضلاً عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وبعض أشكال إعانات الأسماك، يمكن أن تؤثر سلباً على التجارة والتنمية المستدامة، وتقرّر بالحاجة إلى إجراءات فردية وجماعية. وبصورة خاصة، تلتزم الأطراف بالسعي إلى تشغيل نظم إدارة تحول دون الإفراط في الصيد والإفراط في قدرات الصيد؛ وخفض الصيد العرضي للأنواع غير المستهدفة وفراخ الأسماك؛ والتشجيع على النهوض بالأرصدة المستغلة استغلالاً مفرطاً بالنسبة إلى جميع مصايد الأسماك البحرية التي تجري فيها أنشطة صيد.

13- وبهدف ضمان أن تستند نظم الإدارة هذه إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة وعلى أفضل الممارسات المعترف بها دولياً، يشير الفصل 20 بصورة مباشرة إلى قائمة طويلة من الصكوك الدولية.¹ وهناك أيضاً الترويج للصون في الأجل الطويل لأسماك القرش والسلاحف البحرية، والطيور البحرية والتدييات البحرية من خلال إنفاذ فعال لتدابير الصون والإدارة، وأهمية الإجراءات المتسقة لمعالجة مسألة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، مع إشارات خاصة إلى العديد من الصكوك الرئيسية للمنظمة². وتلتزم الأطراف بدعم نظم الرصد، والمراقبة، والإشراف والإنفاذ؛ ومنع أنشطة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ ومعالجة مسألة نقل من سفينة إلى أخرى في البحر الأسماك والمنتجات السمكية التي تمّ صيدها عبر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ وتنفيذ تدابير دولة الميناء؛ والسعي إلى اتخاذ التدابير التي تتماشى مع تدابير الإدارة المعتمدة في المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك التي لا تكون عضواً فيها.

14- وللمرة الأولى في اتفاق التجارة الحرة، يرد حظر ملزم³ للإعانات للصيد الذي يؤثر سلباً على الأرصدة السمكية المستغلة بإفراط⁴ ولأي سفينة صيد مدرجة على قائمة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم من جانب دولة العلم، أو منظمة إقليمية ذات الصلة لإدارة مصايد الأسماك أو ترتيب بهذا الخصوص⁵. ويجب التخلص من الإعانات المقدمة للأرصدة المستغلة بإفراط على نحو تدريجي في خلال ثلاث سنوات بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وفي حال لم تكن الإعانات محظورة، يجب أن تمتنع الأطراف من إدخال إعانات جديدة، أو تمديد أو تعزيز الإعانات القائمة. كذلك، يجب أن تبلغ الأطراف عن مختلف أنواع الدعم الذي تقدمه للقطاع، بما في ذلك ليس فقط الإعانات المحظورة إنما أيضاً أي إعانات أخرى تُمنح لمصايد الأسماك ويتم الإبقاء عليها، بما في ذلك للوقود. وتشمل متطلبات الإبلاغ المعلومات عن

¹ اتفاق الأمم المتحدة لعام 1995 بشأن تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة في ديسمبر/كانون الأول 1982 المتعلقة بصون وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاقية الأمم المتحدة بشأن أرصدة الأسماك)، ومدونة السلوك لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الصيد الرشيد، واتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية لعام 1993 الصادرة عن المنظمة (اتفاقية الامتثال) وخطة العمل الدولية للمنظمة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لعام 2001.

² خطة العمل الدولية للمنظمة لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم لعام 2001، إعلان روما لعام 2005 بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه الصادر عن المنظمة في عام 2009، فضلاً عن صكوك وضعتها واعتمدها المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

³ ينطبق فقط على إعانات محددة كما يتم تعريفها في المادة 2 من اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالإعانات والتدابير التعويضية.

⁴ الأرصدة المستغلة بإفراط معرّفة في الاتفاق الشامل والتدريجي للشركات الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ على أنها الأرصدة التي تكون "بمستوى منخفض إلى درجة أنه من الضروري تقييد نفوقها الناجم عن الصيد للسماح لها بالتجدد لتصل إلى مستوى ينتج الغلات المستدامة القصوى أو النقاط المرجعية البديلة بالاستناد إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة". إضافةً إلى هذا التعريف، إن الأرصدة السمكية التي تقرّر بها على هذا النحو الولاية الوطنية التي يجري فيها الصيد أو منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك تُعتبر أيضاً أرصدة مستغلة بإفراط.

⁵ المادة 20-16 (5)

حالة الأرصد السمكية، وقدرة الأسطول، وتدابير الصون والإدارة، وبيانات عن الاستيراد والتصدير حسب النوع، من بين أمور أخرى.

الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا

15- سوف يحلّ الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا محلّ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية الذي يرمي التجارة بين كندا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية. لكن ما زال من الضروري أن يصادق عليه الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويوفر هذا الاتفاق إطاراً محدثاً لرعاية التجارة بين الأطراف التي تبلغ ترليون دولار أمريكي، بما في ذلك حوالي 5 مليارات دولار أمريكي في الأسماك والمنتجات السمكية. ويقرّ الفصل المتعلق بالبيئة إحدى المجموعات الأكثر شمولاً للالتزامات البيئية القابلة للتنفيذ، بما في ذلك الضوابط على الإعانات لمصايد الأسماك.

16- وقد أزيلت الحواجز التعريفية بين البلدان الثلاثة في إطار اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ولذا، فإن التعريفات المطبقة بين الأطراف الثلاثة معدومة ويحافظ الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا على هذا الالتزام بالإعفاء من الرسوم الجمركية. وتقرّ قواعد المنشأ بالمنشأ في حال تمّ إنتاج السلعة أو الحصول عليها بالكامل في بلد طرف في الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وبالنسبة إلى بعض المنتجات، بما في ذلك المنتجات السمكية، التي تتضمن مواد غير أصلية، فإن تغييراً في تصنيف التعريفية كافٍ للاستجابة إلى متطلبات قواعد المنشأ. وبالنسبة إلى تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية أمام التجارة، يُدرج الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا آلية جديدة للسعي إلى إجراء مشاورات فنية لحلّ المسائل قبل اللجوء إلى الآلية الرسمية لتسوية النزاعات. وفي خصوص الحواجز التقنية أمام التجارة، يتضمن الاتفاق التزاماً بالعمل مع خبراء في القطاع العام حول المعايير، والاتساق والتقييم.

17- ويتم التشديد على قابلية تنفيذ موجبات القوانين البيئية المحلية⁶ من خلال الإعلان بوجود أن يتنازل الطرف أو أن يُستثنى من قانون بيئي لتشجيع التجارة أو الاستثمار. وإضافةً إلى ذلك، يضع النص موجبات كبيرة قابلة للتنفيذ في عدد من المسائل البيئية، مثل النفايات البحرية، وجودة الهواء، والإدارة المستدامة للغابات أو المسؤولية الاجتماعية للشركات. وتشمل الإشارات إلى تنفيذ الالتزامات في ظل اتفاقات بيئية متعددة الأطراف بروتوكول مونتريال، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من مجموعات الحيوان والنبات البرية ومؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار النظام المتعدد الأطراف ومختلف صكوك منظمة الأغذية والزراعة ذات الصلة بإدارة مصايد الأسماك، بما في ذلك بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

18- كما أن القضايا المتعلقة بمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، والإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، وصون الأنواع البحرية، والإعانات لمصايد الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم واردة في الاتفاق⁷. ويقرّ النص بأهمية صون وإدارة موارد مصايد الأسماك وبضرورة تعزيز وتيسير التجارة المستدامة. وفي هذا الخصوص، يقرّ بضرورة أن تستند التدابير التقييدية على التجارة المطبقة لحماية الأسماك أو الأنواع البحرية الأخرى أو الحفاظ عليها، على أفضل الأدلة

⁶ الفصل 24.

⁷ المادتان 17-24، 21-24.

العلمية المتاحة التي تكون مكيفة مع أهداف الصون، ويجري تنفيذها بعد مشاورات مع الأطراف المصدرة. وفي ما يتعلق بإدارة المستدامة لمصايد الأسماك، توجد أحكام لمنع الإفراط في الصيد والإفراط في قدرات الصيد، وخفض الصيد العرضي وتعزيز النهوض بالأرصدة، وتكتملها حماية الموائل البحرية والتزام بحظر استخدام السموم والمواد المتفجرة لصيد الأسماك التجارية ومنع إزالة زعانف سمك القرش. ويشمل الصون في الأجل الطويل لأسماك القرش، والسلاحف البحرية، والطيور البحرية والثدييات البحرية⁸ قائمة من التدابير التي يجب أن تتخذها الأطراف مثل أجهزة التخفيف من تأثيرات الصيد العرضي أو المعدات المعدلة للحد من الصيد العرضي لأنواع غير المستهدفة. وتتضمن أيضاً حظراً ملزماً لقتل الحيتان الكبيرة لأغراض تجارية، ما لم يكن ذلك مجازاً بموجب معاهدة متعددة الأطراف.

19- وتعكس الإعانات لمصايد الأسماك⁹ إلى حد بعيد النهج الذي يتخذه الاتفاق الشامل والتدريجي للشرارات الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ¹⁰. وتنطبق أشكال الحظر على الإعانات للصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والإعانات التي تؤثر سلباً على الأرصدة التي تعاني من صيد مفرط، مع متطلبات لجهة الجمود، والشفافية والإبلاغ. وفي الاتفاق بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، لا يشير حظر الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم إلى السفن فحسب إنما أيضاً إلى المشغّلين، الأمر الذي يمكن أن يوسّع نطاق الضوابط حين يملك المشغّل ذاته سفن صيد مختلفة. ويدعو النصّ أيضاً إلى التبليغات السنوية عن السفن والمشغّلين الذين تمّ تحديدهم بأنهم مارسوا الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. وأخيراً، يتضمن النصّ التزاماً من جانب الأطراف للعمل في منظمة التجارة العالمية من أجل تعزيز القواعد الدولية والشفافية بشأن الإعانات لمصايد الأسماك.

الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي

20- الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي هو اتفاق للتكامل العميق بين الاتحاد الأوروبي وكندا موقع في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وكانت المفاوضات الأوروبية قد اقترحتته باعتباره "اتفاقاً مختلطاً"، يتطلب مصادقة برلمان الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ومنذ 21 سبتمبر/أيلول 2017، جرى تطبيق الاتفاق - باستثناء الأحكام المتصلة بالاستثمار - على أساس مؤقت، في حين تنخرط الدول الأعضاء الفردية في الاتحاد الأوروبي في عملية المصادقة. وتغطي الفصول الثلاثون في الاتفاق مجموعة واسعة من المواضيع بدءاً من التجارة الرقمية، ومروراً بالتعاون التنظيمي وصولاً إلى حماية الاستثمارات، ويحدّد القواعد التي ترعى التجارة في السلع البالغة 70 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 600 مليون دولار أمريكي في التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية. ومثلت البلدان المعنية مجتمعةً نسبة 4.6 في المائة من إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم.

21- ويلغي الاتفاق جميع التعريفات على الأسماك والمنتجات السمكية للبلدان المشاركة في الاتفاق. وفي حال كندا، حيث المعدلات المطبقة على أساس الدولة الأولى بالرعاية منخفضة نسبياً وتركز بصورة رئيسية على المنتجات المجهزة، سوف يتم إلغاء جميع التعريفات لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ. وأما في حالة الاتحاد الأوروبي، سوف تُلغى مباشرة

⁸ المادة 19-24.

⁹ المادة 20-24.

¹⁰ المادة 16-20 (5) - (12).

96 في المائة من جميع الخطوط التعريفية. وسوف يتم إلغاء النسبة المتبقية البالغة 4 في المائة على نحو تدريجي خلال فترة انتقالية تصل إلى حدّ سبع سنوات، على أن تصبح جميع المنتجات معفاة من الرسوم الجمركية في السنة الثامنة من التنفيذ. وسيحافظ الاتحاد الأوروبي أيضاً على حصص معدلات التعريف الجمركية الانتقالية على شرائح سمك القدّ والروبيان الذي يتم إعداده وحفظه، على أن تلغى تدريجياً بعد سبع سنوات.¹¹

22- والمنتجات السمكية التي تنشأ في إقليم طرف معين تكون مؤهلة للوصول التفضيلي إلى الأسواق في ظل الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي. وهي تشمل الأسماك التي يتم صيدها في المياه الإقليمية لكندا أو للاتحاد الأوروبي. لكن ما بعد المياه الإقليمية، فإن الأسماك والمنتجات السمكية التي يتم صيدها في المنطقة الاقتصادية الخاصة للطرف أو في أعالي البحار لا تُعتبر تلقائياً ناشئة في أحد البلدان الأطراف. بل توجد سلسلة من المتطلبات المعقدة التي تمنح صفة المنشأ بالاستناد إلى جنسية أسطول الصيد، بما في ذلك ضرورة أن تكون السفينة مسجلة أو مجازة لرفع علم البلد، إضافةً إلى متطلبات تتعلق بملكية السفينة والمقر الرئيسي لمالكها. وكقاعدة عامة، تكون المنتجات المجهزة مؤهلة للوصول التفضيلي إلى الأسواق فقط إذا كانت مصنوعة حصراً من المنتجات الأصلية بالكامل. غير أن الاتفاق يلحظ استثناءات بشكل قواعد منشأ بديلة وأكثر تحمراً بالنسبة إلى بعض الأسماك والمنتجات السمكية، رهناً بالحدود الكمية السنوية.

23- وكما في معظم الاتفاقات التجارية، يدمج الاتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة لمنظمة التجارة العالمية واتفاقات تدابير الصحة والصحة النباتية، ويُخضعها لتسوية النزاعات في الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي. ويشمل أيضاً التزامات لتشجيع التعاون من خلال تبادل المعلومات والشفافية في مرحلة مبكرة من العملية التنظيمية. والفصل الخاص بتدابير الصحة والصحة النباتية تحديداً يضع إطاراً لكندا والاتحاد الأوروبي بحيث يقرّ كل منهما بأن هذه التدابير موازية لدى الطرف الآخر، بما في ذلك الأسماك والمنتجات السمكية.

24- وفي ما يتعلق بالتنمية المستدامة¹²، يدعو الاتفاق الاقتصادي والتجاري الشامل بين كندا والاتحاد الأوروبي إلى تنسيق وتكامل السياسات البيئية والتجارية؛ وإلى الحوار والتعاون بين الأطراف؛ وتعزيز إنفاذ قوانينهما واتفاقتهما الدولية؛ وإلى استخدام تقييم الأثر ومشاورات أصحاب المصلحة.¹³ وإضافةً إلى التعاون، تُشجّع الأطراف أيضاً إلى الترويج للتوسيم البيئي وبرامج التجارة العادلة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات وتحسين أهداف ومعايير الأداء البيئي.¹⁴

25- وأمّا الأحكام البيئية، والالتزامات العامة والموجبات الخاصة حول مجموعة من المواضيع مثل الغابات، وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية، فيتناولها الفصل 24. وتضم الالتزامات العامة إعادة التأكيد على حق الأطراف في التنظيم، والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الخاصة بهما¹⁵ واستخدام عدم التنازل أو الاستثناء من القانون البيئي

¹¹ تتيح هذه الحصص الحصول المعفى من الرسوم الجمركية لـ 23 000 طن من الروبيان و1 000 طن من سمك القد في السنة.

¹² الفصل 22.

¹³ الفصل 22-1.

¹⁴ الفصل 22-3.

¹⁵ المادتان 24-3 و24-4.

لتشجيع التجارة أو الاستثمار. ويتضمن أيضاً التزاماً بالتعاون حول مجموعة واسعة من القضايا البيئية المتصلة بالتجارة، مثل تغير المناخ، والتكنولوجيات الخضراء، والتنوع البيولوجي، وتحليل دورة الحياة أو الحد من الهدر.

26- وترد مسألة التجارة في الأسماك والمنتجات السمكية في المادة 24-11. وتعترف هذه المادة بأهمية الصون والإدارة المستدامة، وتدعو الأطراف إلى اتخاذ تدابير فعالة في مجال الرصد، والمراقبة والإشراف والعقوبات المرتبطة بها والرامية إلى صون الأرصدة والوقاية من الصيد المفرط. وينطبق التزام مماثل على الإجراءات لمكافحة الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات والتدابير المتخذة لاستبعاد منتجات الصيد غير القانوني، دون إبلاغ ودون تنظيم من التدفقات التجارية. أخيراً، تدعو هذه المادة إلى التعاون مع المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك من خلال الدعوة إلى قرارات قائمة على العلوم، والامتثال ذي الصلة القائم على القرارات والترويج لتربية الأحياء المائية المستدامة.

27- ويرد الهدف المشترك بين الاتحاد الأوروبي وكندا لوضع حل عالمي ومتعدد الأطراف لإعانات مصايد الأسماك في المادة 7-4. وتنص هذه المادة على أنه في حال كانت إعانة مقدمة من أي طرف تؤثر سلباً، أو قد تؤثر سلباً على مصالح الأطراف، ينبغي عندها أن تبدأ المشاورات. وبالاستناد إلى هذه المشاورات، يبذل الطرف المجيب قصارى جهده للقضاء على أي آثار سلبية ناجمة عن الإعانة، أو التخفيف منها.